المحصل هو ان القايلين بكون المعدوم شيئا لا يقولون للممتنع معدوم بل منفي
فكان الاولى في هذا التقسيم ان يقال المعلوم ان لم يتحقق في نفسه فمنفي
وان تحقق فان كان له كون في الاعيان فاما بالاستقلال فموجود او بالتبعية
فحال وان لم يكن له كون في الاعيان فمعدوم وفي التقسيم الثنائي انه ان لم
يتحقق فمنفي وان تحقق فثابت ان كان له كون في الاعيان فموجود قوله
ثانيها المعتبر الضرورة فانه لا يعقل من الثبوت الا الوجود ذهنا او خارجا
ومن المعدوم الا نفي ذلك ولا يتصور بينهما واسطة ش اي في نفي ثبوت
المعدوم وشيئيته وفي الواسطة بين الموجود والمعدوم الضرورة فانها
قاضية بذلك اذ لا يعقل من الثبوت الا الوجود ذهنا او خارجا ومن المعدوم
الا نفي ذلك والشيئية تساوق الموجود فالثابت في الذهن او الخارج موجود
فيه ولا تعقل الواسطة بين الثابت والمنفي ولا بين الموجود والمعدوم
والمنازع مكابر ومعل الموجود اخص من الثبوت والعدم من المنفي ومعل المو
جود ذات لها الوجود والمعدوم ذات لها العدم لتكون الصفة واسطة
اصطلاحا لا مشاحة فيه قوله واستدل بوجوه الاول ان ثبوت المعدوم ينافي
المقدورية لان الذات ازلية والوجود حال لا تتعلق به قدرة ش واستدل هنا
من قال بنفي ثبوت المعدوم غير ضروري فاستدل بوجوه الاول لو كان المعدوم ثا
بتا لامتنع تاثير القدرة في شيء من الممكنات واللازم باطل ضرورة واتفاقا
ووجه اللزوم ان التاثير اما في نفس الذات وهي ازلية والازلية تنافي المقدورية
واما في الوجود وهو حال اما على المثبتين بالحال واما على النافين فلثباتها بالحجة
على ما سياتي والاحوال ليست بمقدورة باتفاق القايلين بها والا لعدم توقف
لونية السواد وعالمية من قام به العلم على تاثير القدرة ضروري اما السند
فانه لو كان مثل عالمية العالم ومتحركية المتحرك بالفاعل لامكن بدون العلم والحركة
ومن هي الى ابطال القول بالاعراض فيه بحث ثم نفي المقدورية للوسائل
ثبوت الازلية يلزم ازلية الموجود لا ازلية اتصاف الذات بالوجود بناء على كونه

نسبة

٦٨

نسبة الذين بينهما لا يتوقف على غيرهما لانهم يجوزون الثبوت بلا علة غير قادرة
قوله ورد الاول بجواز ان يكون اتصاف الذات بالوجود حادثا بالقدرة فان
قيل هو منفي والا لزم التسلسل واتصاف المعدوم بالموجود اجيب بمنع الحصر
لجواز ان يكون تاثير القدرة في اتصاف الذات بالوجود ش اجيب بمنع الحصر
الاتصاف منتف اما اولا فلانه لو ثبت لكان له اتصاف بثبوت ويتسلسل واما
ثانيا فلما سنوضح انه ليس بين الماهية والوجود اتصاف بحسب الخارج كما
بين البياض والجسم وانما ذلك بحسب الذهن فقط والا لزم اتصاف المعدوم بالوجود
لان الماهية من حيث هي هي ثابتة وفي التصور فقط كما يجيء اما اولا فلانه
لو سلم زيادة الاتصاف فالاتصاف بالثبوت على تقدير الاتصاف فلا نسلم استحالة
التسلسل في الثابتات وانما قام الدليل عليه في الموجودات وعن الثاني بانا
لا نسلم استحالة اتصاف المعدوم الثابت بالوجود وصيرورته عند الاتصاف
موجودا بذلك الوجود كالجسم لغير الاسود يتصف بالسواد ويصير
اسود بذلك السواد وانما يستحيل ذلك لما ليس بثابت في الخارج
وهذا لما ذكره الامام من ان القول بثبوت المعدوم متفرع على القول بزيادة
الوجود بمعنى انهم زعموا ان وجود السواد زائد على ماهيته ثم زعموا انه
يجوز خلو تلك الماهية عن صفة الوجود وانطما اعتقدوا ان الموجود
صفة نظرا على الماهية وتقوم بها ولم يتصور ذلك في النفي الصرف انتج فيه
ذلك كون الماهية ثابتة قبل الوجود ويجوز العكس بان الماهية اذا كانت
ثابتة قبل الوجود لم يكن الوجود نفسها والا لكان ثبوتها ثبوته وارتفاعه
ارتفاعها قوله الثاني ان العدم صفة نفي فيستدعي الموصوف به والثاني
يمنع الاولى ان اريد صفة هي نفي والثانية ان اريد صفة هي منفية ش
الثاني ان المعدوم متصف بالعدم الذي هو صفة نفي لكونه رفعا للوجود
الذي هو ثبوت والمتصف بصفة النفي منفي كما ان المتصف بصفة الاثبات
ثابت واجيب بانه ان اريد بصفة النفي صفة هي نفي في نفسها وسلب

ص استحالة التسلسل بالثابت واتصاف الثابت بالوجود ش